

طالبوا الحكومة بدعم القطاعين الزراعي والصناعي

خبراء: الضرورة الحالية تتطلب تفعيل القطاعات الانتاجية

خلال البيات جديدة للتعاون المشترك.. بعد ان اصبح الوقت مناسباً لبدء عملية الاستثمار ودعم الاقتصاد العراقي.. وانتشاله من مرحلة المعاناة التي يعيشها.. فالايوم علينا ان نهيب الاجواء المناسبة لجميع الشركات المحلية والعالمية للعمل داخل العراق بلد الاستثمار الواعد.. وان نعمل على تقليص الفجوة الحاصلة في مجال الامكانيات والكفاءات بين العراق والبلدان العالمية الاخرى بسبب ابعادنا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي لفترة طويلة من الزمن.. وهنا لا بد ان يبرز دور فاعل للوزارات المختصة في ان تاخذ على محمل الجد العمل لرفع كفاءات كوادرها ودراسة البيات جديدة يمكن من خلالها البدء بعملية النهوض الاقتصادي..

ويذكر ان علي بابان وزير التخطيط والتعاون الإنمائي كان قد دعا في تصريحات صحفية مؤخراً الى ضرورة ان تغير الدولة فلسفتها الاقتصادية من خلال فسح المجال أمام القطاع الخاص لأخذ دوره للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد، داعياً المصارف والشركات الاهلية الى الاندماج لتكوين مؤسسات ضخمة تقدم خدماتها الى المواطنين وتكون قادرة على تنفيذ مشاريع عملاقة في العراق..

مطالباً الوزارات كافة لإيجاد بدائل للتنمية تتمثل بتنشيط قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة الى جانب الصناعة النفطية، مؤكداً عدم الاستمرار بالاعتماد على عائدات النفط، على انها في المستقبل لن تتمكن من تقديم واردات مالية تقمها القطاعات الاخرى.. كما ان البلاد تعيش حالة من الإنكماش والتضخم في آن واحد، وهذه حالة غير طبيعية، والسبب يعود الى اختلاف تصورات وزارتي المالية والتخطيط، إذ ان المالية تؤكد ان اسباب التضخم هو السبب، فيما تشير تصورات التخطيط الى تسدني مستوى الانتاج، وارتفاع سعر الفائدة الذي يعطل العملية الانتاجية، كما ان افكار وزارة المالية غير متبناة من أحد، فيما يحظى البنك المركزي دائماً بتأييد كبير لآفكاره على الرغم من وجود معوقات في عمله، وان العمل جار على إيجاد الحلول لبناء قاعدة اقتصادية سليمة تخدم البلاد في نهاية المطاف، داعياً الى ضرورة اندماج الشركات الصغيرة والمصارف وشركات التأمين في البلاد فيما بينها لخلق مؤسسات عملاقة تستطيع ان تتنافس مع شركات عالمية.



في تلك الصناعات من الرسوم الكمركية، وتقديم الدعم الى الشركات والمعامل من اجل اعادة حركة العمل وتوسيع القاعدة الانتاجية واعفاء الشركات والمعامل من الضريبة في الوقت الحاضر وجعلها من المحفزات لأصحاب هذه الشركات والمعامل من اجل توسيع مشاريعها الصناعية. الاقتصادي محمد سليمان مدير مفوض لادى الشركات : أصبحت اليوم لدينا بعض الشركات التي تنتج الكثير من المواد التي اثبتت كفاءتها بالعمل في صناعات متعددة مثل صناعة السمنت والمحركات الكهربائية.. اضافة الى بعض شركات وزارة الصناعة التي تنتج ضمن اختصاصها.. لكن الامر بحاجة الى تضافر جهود الجميع في سبيل النهوض بهذه الصناعات وتطويرها من خلال حمايتها من الاغراق السلي الذي تشهد الاسواق المحلية.. وكذلك فتح نافذة جديدة على العالم الخارجي لتطوير صناعاتنا من

تميزه عن غيره من باقي انواع الجلود كما ان صناعة القفاصل الجلدية تمتاز بانها صناعة قديمة... واصبحنا اليوم ناعتمد في تصدير بضاعتنا على المحافظات في وقت انصرف المواطن في بغداد عن الجلود المحلية الى الجلود المستوردة من منشآت اخرى وهذا بطبيعة الحال سيؤثر في عملنا. وان السبل الكفيلة لانتشال هذه الصناعة من السعي.. لابد من اعادة النظر بالاستيراد بصورة خاصة ومنع دخول الجلود المصنعة الى العراق وبشقيه الزراعي والحيواني يقدم للعائلة العراقية الغذاء اللازم باسعاره المناسبة طالما وجد الدعم والاهتمام من قبل وزارة الزراعة التي لم تبتد اهتماما كبيرا بهذا القطاع في الوقت الحاضر. محمد سالم متخصص في مجال الصناعات الجلدية يقول : ان صناعة الجلود في العراق مهددة بالانهيار والتوقف بعد دخول البضائع الاجنبية من منتجات الجلود الى العراق لمختلف انواع الجلود والمنتح الاجنبي ليس بجودة المنتج المحلي فالجلد المحلي له مواصفات خاصة

في الانتاج الزراعي تتمثل بالقصور في الخدمات الزراعية الاساسية خاصة في مجال البذور المحسنة والاسمدة الكيماوية وفي وقاية الزروع والالة الزراعية ونتاجية الوحدة الارضية... الاقتصادي بتفعيل القطاعات الانتاجية.. لاسيما ان الارض الخصبة لحصول نهضة في الانتاج المحلي متوفرة في المجالات الهندس الزراعي اثير القمي من وزارة الزراعة يقول : تواجه الزراعة في العراق مشاكل ومعوقات عدة الى انخفاض مستوى الانتاج لاسيما محاصيل الحبوب والمحاصيل التي ترفد بعض الصناعات بالمواد الاولية كالظن. حيث يتاين معدل الانتاج من منطقة الى اخرى متأثراً بمدى وجود هذه المعوقات والمشاكل الطبيعية المتعلقة بالاراضي والمياه والتي تحد من توسيع حجم الانتاج الزراعي. في الوقت ذاته توجد ظروف غير طبيعية تؤثر سلباً

بغداد / حسين الهاشم
تتجدد الدعوات من قبل أوساط زراعية وصناعية لأهمية رفع الطاقات الانتاجية المحلية في وقت يطالب الكثير من خبراء الاقتصاد بتفعيل القطاعات الانتاجية.. لاسيما ان الارض الخصبة لحصول نهضة في الانتاج المحلي متوفرة في المجالات الهندس الزراعي اثير القمي من وزارة الزراعة يقول : تواجه الزراعة في العراق مشاكل ومعوقات عدة الى انخفاض مستوى الانتاج لاسيما محاصيل الحبوب والمحاصيل التي ترفد بعض الصناعات بالمواد الاولية كالظن. حيث يتاين معدل الانتاج من منطقة الى اخرى متأثراً بمدى وجود هذه المعوقات والمشاكل الطبيعية المتعلقة بالاراضي والمياه والتي تحد من توسيع حجم الانتاج الزراعي. في الوقت ذاته توجد ظروف غير طبيعية تؤثر سلباً

من التوقع الاقتصادي
الاصلاحات الاقتصادية
عباس الغالبي
لاشك ان الاصلاحات الاقتصادية بعد التغيير العاصف الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لا تشكل مفاجأة نتيجة لنداعيات الوضع الامني والسياسي وبهذا تبقى معالجة الاختلالات العديدة التي عاناها العراق ويبقى المخلل للاصلاح هو ان تبقى الدولة هي الاساس إذ لا يمكن لاية عملية اصلاح ان تتم بغياب الدولة وبسبب هذا الغياب تلاشت الكثير من المشاريع والبرامج وجر انه حدثت الكثير من المتاعب فيما بعد ولذا فان اجراءات الائتلاف بعد التغيير مباشرة كانت صائبة في قليل من حالاتها وخاطلة في الكثير منها حيث كان في تقديرها ان مسألة سقوط النظام ستتبع لها اجراء رحبة وارضية خصبة للحلول الاقتصادي السريع الى آليات السوق وانه هيا المناخ كاملاً للاصلاحات الاقتصادية بحيث مالم تنوقه من اعمال عنف وارهاب وتخريب فيبدأ زراع عبقة امام حتى الاجراءات الخجولة وليست الاصلاحات بعينها ولذا كانت الاصلاحات قد اكتفتها صعوبات كبيرة ولذا فان اي عملية اصلاح اقتصادي في العراق لابد ان تبدأ كما نرى بتدوير عجلة الانتاج المعطلة بتفعيل القطاعين الزراعي والصناعي وتنشيط

قطاع النفط قادر على انتشال الاقتصاد العراقي من سيائه وركوده ويأتي كذلك من حيث الاهمية القصوى لاجراء الاصلاحات تفعيل دور القطاع الخاص واعطائه الريادة تدريجياً في امتلاك زمام الامور والسعي عبر وجود قطاع خاص نشيط الى تخليص الدولة من الدعم لاجراء الاصلاحات تفعيل دور القطاع الخاص واعطائه الريادة تدريجياً في امتلاك زمام الامور

والسعي عبر وجود قطاع خاص نشيط الى تخليص الدولة من الدعم والصرف على قطاعات اقتصادية كثيرة يمكن للقطاع الخاص ان يديرها وينفذها بكفاءة عالية ولايتم ذلك الا عبر منظومة جديدة تنظم العمل والتدخل بين القطاعين العام والخاص ويشكل تدريجي ويمكن اولا ان تسعى الدولة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنشيطها في القطاع الخاص كي تساهم في تحريك عجلة الانتاج والمساهمة كذلك بالمناصص الطبيعية ويمكن كذلك ان نخرج على السياستين التقدية والمالية التي يفترض ان تستيرا بشكل متوازن ومنسجم وتقليل التداخل بين مفهومين برزا خلال السنين الماضية من اتجاه الحكومة لسياسة استهتارية منفتحة واتجاه السلطة التقدية المنغلقة بالبنك المركزي العراقي الى سياسة انكماشية مستندة تسعى الى لجم جماع التضخم. ولذا فان مهمات الاصلاح لابد ان تنجى الى تخليص الاقتصاد الوطني من ريعيته والانطلاق به الى تنوع مصادر دخله وفي كل ماتقدم ليس لهذا الععود الصحفي ان يغطي جميع حثيات الاصلاح الاقتصادي حيث سنأتي نباعا عليها في اعدة ومقالات صحفية لاحقة.

تشكيل لجنة لتطوير النقل بين العراق وسوريا

بغداد / المدي
دعا السفير العراقي لدى دمشق الدكتور علاء الجواي الى تشكيل لجنة فنية من مختصي النقل تعنى بوضع الترتيبات اللازمة لتطوير حركة النقل البري والملاحة الجوية بين العراق وسوريا. وقال الجواي الذي قام بزيارة الى مقر وزارة النقل السورية ان التعاون بين وزارتي نقل البلدين يحتاج الى ترتيبات افضل، مع ضرورة توفير الدعم اللازم لهذا القطاع الحيوي، خصوصا النقل البري وسكك الحديد.

والنقى السفير خلال الزيارة، بوزير النقل السوري يعرب بدر وجري الحديث عن العلاقات بين البلدين وكيفية تطويرها على الصعد كافة.

نفط ميسان تعد خطة لحفر ٨٠ بئراً نفطية

ميسان / المدي
قال المهندس سامي ناجي مدير هيئة الحقول في شركة نفط ميسان انتهت الهيئة من برنامج إنعاش اثني عشر بئراً نفطية في حقول البرزكان والفكة و ابو غرب من مساهم في زيادة الانتاج وبضاف ٣٥٠٠ برميل يوميا على انتاج الشركة. و اضاف اعدت الشركة خطة طموحة لحواف ٨٠ بئراً في مختلف حقول ميسان في البرزكان والفكة و ابو غرب ونور والحفافية والعمارة. وقد قام الكادر الفني لهيئة الحقول باعداد المواصفات الفنية اللازمة للابار وقد تسلمت الشركة العروض الفنية والتجارية ونجرت حاليا اعمال التثبيت لهذه العروض مع الشركة ونحن الان في المراحل الاخيرة لاستكمال المواقف الرسمية من المراجع العليا لحفر عشرين بئراً في البرزكان عشرة ابار انتاجية زائدا عشرة ابار لحقن الماء مع احدى الشركات الاجنبية.

من الجدير بالذكر ان حقول نفط ميسان منذ عام ١٩٩٠ لن يتم حفر أي بئر نفطية

شركات امريكية تدخل التكنولوجيا الى العراق

المدي / وكالات
قالت وزارة الخارجية الامريكية " ان رؤساء شركات جوجل وايبه. تي أند تي وتويتر وشركات كبرى اخرى للتكنولوجيا يزورون العراق قريبا لبحث الكيفية التي من خلالها تساعد التكنولوجيا في مكافحة الفساد وبناء مجتمع أكثر شفافية وخضوعاً للمحاسبة".

واضافت الوزارة التي ساعدت في ترتيب الزيارة التي تستمر من ١٩ الى ٢٢ ابريل نيسان ان رؤساء تلك الشركات سيقدّمون افكاراً بشأن كيف يمكن للتكنولوجيات الجديدة ان تساعد في دعم الشفافية وان تعزز المجتمع المدني وتدعم قدرات الناس بشكل عام والجماعات المحلية بتقديم الأدوات لبناء الشبكات.

وقال روبرت وود المتحدث باسم وزارة الخارجية " بينما يدرس العراقيون كيفية دمج التكنولوجيا الجديدة كأداة لتعليم قدرات المجتمع نعتر هذه فرصة لدعوة صناعة التكنولوجيا الامريكية لان تكون جزءاً من هذه الثورة الخلاقة".

وتعكس موافقة رؤساء شركات التكنولوجيا المتقدمة على القيام بالرحلة في جانب منها تحسن الوضع الامني في العراق منذ قرار الرئيس الامريكي السابق جورج بوش في ٢٠٠٧ ارسال قوات امريكية اضافية الى العراق لكبح العنف الطائفي.

وفي حين تراجع العنف بشكل حاد في معظم اجراء العراق فان موجة تفجيرات انتحارية وقعت على مدى الشهر الماضي بما في ذلك تفجير يوم الاثنين اودي بحياة اربعة من افراد الشرطة في شمال شرق البلاد.

دعوة الى استعادة المبالغ المجمدة في المصارف العالمية

بغداد / المدي
شدّد عضو مجلس ادارة هيئة استثمار بغداد ثائر الفعلي على ضرورة اسراع مجلس الوزراء ووزارة المالية في استعادة المبالغ العراقية المجمدة لدى دول العالم ومتابعة الدعاوى التي رفعتها الحكومة على عدد من الشركات. وقال الفعلي للصحفيين الاثنين ان مجلس الوزراء شكل لجنة لمتابعة الاموال العراقية اضافة الى ما تقوم به وزارة المالية من دور في هذا المجال حيث ان هناك مبالغ ضخمة لاتتوزن مع حجم التحركات الحالية. وبين الفعلي ان الدعاوى التي رفعتها الحكومة العراقية مؤخراً على عدد من الشركات بهذا الجانب تحتاج الى تنسيق مع صندوق التنمية والامم المتحدة لاعادة

الزبيدي يطالب باطفاء الديون الصينية

بغداد / المدي
طالب وزير المالية باقر جبر الزبيدي بإطفاء الديون الصينية على العراق والبالغة ما يقرب من ٨,٥ مليار دولار. وقال الزبيدي خلال لقائه تشانغ بي سفير جمهورية الصين الشعبية في العراق يأمل العراق أن يتبادر الحكومة الصينية إلى إطفاء ١٠٠٪ من ديونه أسوة بالولايات المتحدة

الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقبرص ، مشيراً إلى أهمية دور الصين في عملية أعمال العراق في القطاعات الصناعية والزراعية كافة والتي ستعكس ايجابا على مستقبل هذه العلاقات". واكد وزير المالية أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق والصين وحرص العراق على "تعزيز افاق التعاون بين البلدين خصوصا

المالية تدرس قرضاً مشروطاً من صندوق النقد الدولي

المدي / وكالات
قال وزير المالية باقر جبر الزبيدي : أن العراق يدرس تدبير قرض تصل قيمته الى سبعة مليارات دولار من صندوق النقد الدولي اذا وقع اتفاقا على تسهيل مشروط جديد. و اضاف الزبيدي بحسب رويترز : انه يتوقع أن يحتاج البلد لقرض ما بين خمسة مليارات وسبعة مليارات دولار لاستثمار في قطاعات الكهرباء والنظ والتعليم والصحة. وتابع الزبيدي ان وزارة المالية تجري اتصالات

مع صندوق النقد لبحث امكانية ترتيب اتفاق مشروط جديد أو منكرة تفاهم. وسبق ان أيرم العراق ترتيبين مماثلين مع صندوق النقد الدولي كان كل منهما بأقل من مليار دولار لكن لم يكن من المتوقع أن يسحب العراق من الاموال نظراً لقوة عائدات النفط في السنوات الأخيرة، ويقدم الصندوق مشورته المالية في اطار اتفاقات التمويل. وقال جبر انه يتوقع أن يحتاج العراق ما بين خمسة مليارات وسبعة مليارات دولار في نهاية ٢٠٠٩ وأوائل



وكالة دولية تبحث تسريع دخول الاستثمار الى العراق

المدي / وكالات
زارت الوكالة المسؤولة بالبنك الدولي عن ضمان استثمارات القطاع الخاص العراق مؤخراً كتعبير لاهتمام الشركات الدولية بالحاجة الى التحرك سريعاً لوضع الاساس لدخول المستثمرين. وقال جيس بوند مدير التشغيل في وكالة ضمان الاستثمار متعدد الاطراف (ميغا) الذي كان جزءاً من وفد سافر في بغداد الشهر الماضي "لدينا تعبير حقيقي عن الاهتمام من كثيرين بالعراق". و اضاف بوند "لدينا العديد من الشركات تتحدث معنا عن كذب بشأن العراق".

وتابع " يوجد اهتمام قوي بمجلات ليست بالغة الاهمية.. والاهتمام كبير بما يعثره الجميع.. الحكومة والمستثمرون على السواء.. كمجالات بها فرص هائلة وهي النفط والغاز وقطاع الطاقة الكهربائية". لكنه قال ان الحماس يخف بسبب بواعت قلق المستثمرين بشأن مدى امان استثماراتهم في بلد ما تزال البيئة السياسية والامنية به هشة. واستست وكالة (ميغا) عام ١٩٨٨ لتتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية بضمنان سلامة المشروعات من خلال تأمين المخاطر السياسية.

وقال بوند ان وفد الاستثمار الدولي ناقش مع الحكومة العراقية امكانية اثناء الوجود بشأن قانون النفط الذي يلزم اصداؤه للسماح بالاستغلال الكامل لاحتياطيات النفط العراقية الهائلة واعداد البناء بعد سنوات من الحرب. وتأمّل شركات النفط ان يحدد القانون كيفية توزيع عائدات النفط بين المحافظات والحكومة المركزية و ايضا السماح باتفاقات تقاسم الانتاج. وقد تكون التكاليف الاستثمارية المبكرة للدخول الى العراق كبيرة لكن بوند يقول ان الوصول لنقطة التعادل للاستثمارات يمكن ان يكون سريعاً وعلى سبيل المثال خلال ١٨ شهراً.

وقال بوند ان وفد الاستثمار الدولي ناقش مع الحكومة العراقية امكانية اثناء الوجود بشأن قانون النفط الذي يلزم اصداؤه للسماح بالاستغلال الكامل لاحتياطيات النفط العراقية الهائلة واعداد البناء بعد سنوات من الحرب. وتأمّل شركات النفط ان يحدد القانون كيفية توزيع عائدات النفط بين المحافظات والحكومة المركزية و ايضا السماح باتفاقات تقاسم الانتاج. وقد تكون التكاليف الاستثمارية المبكرة للدخول الى العراق كبيرة لكن بوند يقول ان الوصول لنقطة التعادل للاستثمارات يمكن ان يكون سريعاً وعلى سبيل المثال خلال ١٨ شهراً.